فى أفق السياسة العالمية

مشكلة المضايق

جزى الله آلهة الإغريق القدماء كل خير، فقد علّموا شعوب أوربا كثيراً من دروس الحياة فى حالتى الحرب والسلم، وكان لهم — فيما وعته الأساطير من حسناتهم — فضل السبق فى كشف أهمية مضايق البحر المتوسط وتحصينها وتأمينها، ضد المعتدين على بلادهم من لصوص البحر أو من القبائل والشعوب التى لم تمتّ بسبب إلى مدنيتهم. فأقاموا على جانبى بوغاز « مسّينا » بين جزيرة صقلية « الهيلينية » وأرض إيطاليا المتبربرة إذ ذاك حارسين ماردين، هما « سلاّ » و « شاربدس » قد كمن كل منهما فى كهف قدّ من صخر صلد، ولكل منهما رءوس عدة تتجه كل منها صوب جهة من الجهات الأصلية أو الفرعية، وفى كل رأس منها ضفائر كالحبائل، وعيون كالمنائر، وأذرعة كالخطاطيف، تأخذ كل سفينة منحوسة غصباً، وما تزال دائرة بها وسط « دوامة » البوغاز حتى تغرقها بمن عليها.

وكذلك فعل « دردانوس » ابن الإله الأكبر « زوس » لحماية المضايق التى تفصل أوربا عن آسيا، والتى عرفت باسمه « الدردنيل » إذ أنشأ مدينة « دردانا » تشرف على البواغيز عند أضيق نقطة فى عروضها، وتدفع غارات الآسيويين الذين تحدّثهم أنفسهم بغزو أرض هيلين.

أما مضيق مسينا فلم يلبث أن فقد أهميته على أثر ظهور روما واتساع سلطانها جنوباً حتى شمل جزيرة صقلية، وغرباً حتى وصلت بنودها وأساطيلها إلى « عمد هرقل » (جبل طارق) القائمة بين أفريقية وأوربا، والتى تحرس أبواب الأقيانوس فيما وراء البحر المتوسط.

وأما مضايق الدردنيل فقد استهوت محاسنها ومناعتها قيصراً من قياصرة روما، فشيد على ضفافها حاضرة لدولته، فاقت كل ما صنعته يد الآلهة، حتى بذت

المضايق والجزر الحارسة

روما نفسها ، وأصبحت المضايق — وعلى قرنها الذهبى مدينة قسطنطين العظيمة — مفخرة الدنيا ومعجزة الطبيعة والصناعة معاً فى روعتها وبأسها ، وفى موقعها الجغرافى الفذ ، وحصانتها التى تحدث بها العالم الخارجى ، وكانت من أجلها موضع إعجاب الناس ، ومثار حسدهم وحقدهم جميعاً .

ولم يقف أمر جهود البشر من بنى الإنسان عند تخطيط المدن وإنشاء الحصون ، فقد تقدم الزمن وجاءت حركة النهضة الحديثة بمخترعاتها واكتشافاتها ففاق الإنسان الآلهة أيضاً ، واخترع الناس البارود وصنعوا المدافع والقنابل والمفرقعات والمدمرات وسخروا كل ذلك وغيره لحماية البواغيز . وكان الأتراك العثمانيون وهم فى دفعتهم الحربية الأولى نحو الغرب قد غالبوا الطبيعة بإيمانهم وتغلبوا على ما أقامه أهل بيزنطة أو القسطنطينية من حصون وسدود وسلاسل وأغلال شدوها أو أطلقوها وسط اليم ، لدرء خطر الهجوم ، فلم يغن كل ذلك فتيلا ، وأصبحت القسطنطينية والمضايق منذ سنة ١٤٥٣ فى قبضة الأتراك .

* * *

ولقد ظل أمر « المضايق » من شؤون تركيا وحدها ، بيدها مفاتيحها إن شاءت يسرت لحلفائها المرور فيها ، وإن شاءت أغلقتها فى وجه جميع الدول لا تبالى من تعاند . ولم يكن هذا يستغرب ما دامت تركيا متفوقة فى أوربا ، وكانت لها الكلمة العليا على الأقاليم المتاخمة للبواغيز . فلما بدأ ضعف تركيا وظهرت دولة روسيا الفتية الحديثة ، تحدوها مبادئ « بطرس الأكبر » التى ما فتئت توجه سياسة روسيا الخارجية ، وهى تخليص روسيا من عزلتها الجليدية بين بحار مغلقة أو متجمدة أكثر العام ، والأخذ بيدها نحو الغرب والجنوب ، حيث الثروة والصيت والمياه الدافئة فى البحر الأسود ومنه إلى البسفور وبحر مرمرة والدردنيل والبحر المتوسط — لما كان ذلك تطورت فكرة المضايق ، واتخذت مظهراً دولياً كان محوره فى أول الأمر النزاع بين تركيا وروسيا .

ثم توالت انهزامات تركيا على أيدى روسيا ، فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وظهرت للعالم نيات روسيا الحقيقية بشأن توزيع تراث « الرجل المريض » فى أوربا واعتزامها السطو على القسطنطينية والمضايق كنصيبها من الغنيمة . ووضح للدول وضوحاً لا لبس فيه أن روسيا إنما تعمل للتفوق

العالمى وتهديد مصالح الدول الأخرى وخاصة بريطانيا . عند ذلك اتخذت مشكلة البواغيز صفتها الدولية العالمية ، واتجهت أنظار الدول إلى هذه المنطقة ، فجعلت تعمل مع تركيا الضعيفة على صيانتها وتأمينها ، لا بالوسائل التى كانت سائغة عند آلهة الإغريق القدماء ، ولا بمستحدثات الدفاع التى اخترعها العقل البشرى وأنتجها البحوث العلمية والمهارة الصناعية الحديثه ، ولكن بالاتفاقات والمعاهدات الدولية ، لعل ذلك أن يوقظ ضمير الدول السياسى ويجعل منه سنداً يحتمى به الضعيف وقوة يرهبها القوى !

وعلى ذلك جاءت سلسلة الاتفاقات الدولية التى أبرمت فى أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين بشأن المضايق ، وقد كان آخرها فى منترو سنه ١٩٣٦

١ — أما أولها فكان فى سنة ١٨٤١ وقد أبرم فى لندن عقب الأزمة الدولية التى أثارتها فتوح محمد على الكبير وتهديده القسطنطينية ؛ فقد خشيت الدول إذ ذاك أن تتقدم أساطيل روسيا فتخترق البواغيز لمساعدة السلطان ، ثم تتخذ من هذه المساعدة مركزاً ممتاز به لدى الباب العالى على سائر الدول . وقد نص اتفاق لندن على القاعدة التقليدية المرعية منذ القدم وهى ان تتعهد السلطان بأن يغلق المضايق أمام السفن الحربية أيا كانت جنسيتها ، فى الحرب وفى السلم جميعاً .

٢ — وفى سنة ١٨٥٦ اجتمعت الدول فى باريس لعقد معاهدة الصلح مع روسيا ، على أثر انهزامها فى حرب « القرم » أمام تركيا وحلفائها ، فانتهز الحلفاء هذه الفرصة للقضاء على مطامع روسيا فى البحر الأسود والمضايق ، فلم يعسوا القاعدة القديمة الخاصة بالمضايق وزادوا عليها أنهم قرروا حيدة البحر الأسود . ومعنى ذلك إزالة القواعد البحريه ومنع تحصين الثغور وحظر إقامة الأساطيل الحربية فى مياهه . وكان هذا أكبر إذلال مُنيت به روسيا فى القرن التاسع عشر . وظلت روسيا ترسف فى هذا القيد حتى سنحت لها الفرصة للتخلص منه عقب الحرب الفرنسية الروسية ، فكان لها ما أرادت ، ثمناً لوقوفها على الحياد فى أثناء الحرب .

٣ — ثم حدث تطور خطير قبيل قيام الحرب العظمى ، فقد ضؤل شأن روسيا حربيًّا بسبب هزيمتها النكراء أمام اليابان برًّا وبحراً فى سنة ١٩٠٥ ، ولم تعد روسيا تلك الدولة التى تخشاها انجلترا ، فقربت بينهما فرنسا وتعاقدت الدولتان فى سنة ١٩٠٧ ، واصبحت ألمانيا لا الروسيا مصدر الخطر وموضع السخط

والكراهية والخوف من الجميع . فلما قامت الحرب العالمية الأولى كانت روسيا إلى جانب الحلفاء ، بينما انحازت تركيا إلى جانب ألمانيا فتعرضت المضايق من جراء ذلك لأقسى تجربة فى تاريخها الحديث . فقد كان من صالح الحلفاء أن يستبقوا الروس إلى جانبهم يقاتلون الألمان فى جبهة الحرب الشرقية ، وكان الحافز الوحيد الكفيل بإثارة حماستهم للحرب أن يعدهم الحلفاء بتحقيق أمانيهم فى القسطنطينية والمضايق بعد كسبها . وفعلا عقد اتفاق سرى فى لندن سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا نص فيه على أن تكون القسطنطينية والمضايق بعد الحرب من نصيب روسيا ، بشرط أن يكون لإنجلترا الجزيرتان اللتان تتحكمان فى مدخل الدردنيل جزيرة « تندوس » من جهة الشرق و « أمبروس » من الغرب . ومع أن هذا الاتفاق السرى لم يتحقق لنشوب الثورة البلشفية فى روسيا وخروجها من الحرب قبل نهايتها ، فان شروط الاتفاق وفداحة الثمن الذى قدمته بريطانيا تنبئ عن حالة اليأس الشديد الذى استولى على السياسة الإنجليزية فى ذلك الوقت

وكانت تركيا حين دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا قد هاجمت روسيا فى القوقاز ، فتعذر على روسيا المتهالكة المتضعضعة فى ذلك الوقت أن تباشر بنجاح حربين فى ميدانين عظيمين بعيدى الشقة ، فطلبت إلى الحلفاء تخفيف الضغط عنها بحملة ترسلها انجلترا ضد المضايق ، فقامت حملة « غاليبولى » الشهيرة فى مارس سنة ١٩١٥ ، واضطرت انجلترا إلى سحبها بخسائر جمة بعد تسعة أشهر ، لم تقو فى أثنائها على إدراك شىء من غرضها الحربى الذى قصدت إليه ، وهو اختراق المضايق وفتح الطريق إلى البحر الأسود .

ثم انتهت الحرب فى خريف سنة ١٩١٨ وكانت روسيا صاحبة المطامع والدعاوى العريضة فى المضايق والبلقان عامة قد تركت الميدان فى غمرة من ثورتها زاهدة فى كل ما كسبته من مزايا إقليمية بمقتضى معاهدة سنة ١٩١٥ ، وعلى ذلك قرر الحلفاء أن تشرف على المضايق والقسطنطينية لجنة دولية ، تمثل الحلفاء الذين احتلوا القسطنطينية وأملوا على حكومة تركيا المتهدمة شروط معاهدة « سيڤر » سنة ١٩٢٠ ، وهى المعاهدة التى لم يقدر لها التنفيذ ، إذ ما لبث مصطفى كمال أن أعلن ثورته المشهورة ، وقاد الأمة التركية من نصر فى ميادين الحرب ، إلى نصر سلمى جديد كان له أثره فى نظم الحكم والاجتماع ، واضطر

الحلفاء أن يعقدوا معه صلحاً شريفاً فى لوزان سنة ١٩٢٣ . وفى هذا المؤتمر لم يملِ الحلفاء شروطهم على تركيا كما اعتادوا أن يفعلوا من قديم ، أو كما أملوها على ألمانيا والنمسا من قبل ، ولكن عصمت باشا ممثل تركيا الجديدة أخذ مكانه فى المؤتمر على قدم المساواة مع لورد « كرزون » ممثل انجلترا الأرستقراطى العظيم ، وجعل يعرض مطالب تركيا غير هياب ولا وجل ، ويرد على اللورد حجة بحجة .

ولما جاء دور البحث فى مشكلة المضايق لم ير الحلفاء بدًّا من قبول « شيشرين » وزير خارجية السوفيت الجديدة ، رغم أنه لم يكن يربطها بدول الحلفاء أية صلة سياسية كانت أو اقتصادية . ومن عجب فى هذا المؤتمر أن يكون ممثل روسيا عدوة تركيا القديمة أقوى نصير لتركيا الجديدة واول محام عن قضيتها ضد الحلفاء وضد بريطانيا بصفة خاصة . ذلك لأن بريطانيا التى ظلت زناً من الزمان أو أكثر تعلن عن صداقتها لتركيا ، وتنادى بضرورة التمسك بحق السلطان فى أن يغلق المضايق أمام جميع السفن الحربية ، منعاً للروسيا من التسلل بأساطيلها داخل البحر الأبيض المتوسط ، قد جاءت إلى مؤتمر لوزان تنشر مذهباً جديداً يناقض مذهبها القديم فى كلياته وتفصيلاته . لقد جاءت إلى المؤتمر تبشر بالمبادئ الجديدة التى تدعو إلى الإيمان بحرية البحار وحرية الملاحة للجميع ، وعلى ذلك وجب على تركيا أن تترك المضايق حرة فلا يكون لها فيها قواعد بحرية أو جوية ، ولا يكون على ضفافها حصون أو قلاع أو حاميات أو طائرات ، ولا ترسو بمائها سفن مسلحة أو ألغام تعوق الملاحة فى السلم أو فى الحرب .

وهنا تساءلت تركيا وروسيا لفائدة من هذه المبادئ الجديدة ؟ يقيناً أنها لم تكن لفائدة تركيا فإن حيدة المضايق تحرم عليها تسليحها وتعرضها لهجوم الأعداء فى أى وقت . وظاهر أنها لم تكن لفائدة روسيا فان هذه الحيدة تيسر لبريطانيا وحلفائها اختراق المضايق بأساطيلها الحربية وتهديد روسيا فى عقر دارها بالقرم . وقد بانت أغراض الحلفاء من الرضا عن هذه الحيدة بالنجدات البحرية التى أرسلتها بريطانيا بطريق المضايق لمساعدة الثائرين فى روسيا البيضاء ضد السوفيت !

وأخيراً لم يسع تركيا إزاء ما كسبته فى لوزان من استرداد أدرنه وتراقيا وغاليبولى إلى مزايا إقليمية أخرى — لم يسعها أن تسترسل فى معارضة سياسة

انجلترا بشأن المضايق ، فوافقتها على رغم احتجاج روسيا وإصرارها على توكيد السياسة التقليدية التى تجعل شأن البواغيز بيد تركيا تغلقها أمام جميع السفن الحربية لكافة الدول على السواء .

وعلى ذلك نصت معاهدة لوزان على حرية الملاحة فى المضايق للجميع . وضماناً لذلك قررت الدول حيدة شبه جزيرة غاليبولى وجزيرتى تندوس وأمبروس التابعتين لتركيا وجزيرتى لمنوس وسامترا كى التابعتين لليونان ومعظم جزر بحر مرمرة وضفتى البسفور إلى بعد عشرة أميال فى الداخل . ولم يبخس الحلفاء حق تركيا كلية فى تأمين نفسها ، فرخصوا لها بتحصين القسطنطينية وجعلها قاعدة بحرية وإبقاء حامية حربية بها قوتها ١٢,٠٠٠ جندى ، وكونوا لجنة دولية برياسة تركيا لمراقبة تنفيذ هذه الشروط . وقد بقيت هذه الحال قائمة أكثر من ١٢ عاماً استطاعت تركيا فى أثنائها أن تفرغ لتنفيذ برنامج الإصلاح الكمالى الذى خلق من تركيا دولة فتية موطدة الأركان ، ومن الأتراك شعباً ناهضاً سرعان ما انعقدت له الزعامة فى البلقان وفى الشرق الأوسط .

٤ — وفى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ اكفهر جو السياسة الدولية فى أوربا بل فى العالم كله ، فقد هاجمت إيطاليا إتيوبيا وجردت عليها جيوشها وطائراتها وأساطيلها وغازاتها السامة متحدية فى ذلك بريطانيا ومن ورائها عصبة الأمم ولما لم يفد توقيع العقوبات الاقتصادية ضدها ، ووضح للناس خيبة أملهم فى العصبة وفى مبدأ التأمين الجمعى ، وظهر أن ميثاق العصبة وحده لا يستطيع أن يدفع شرًّا أو يمنع عدواناً — انتهزت تركيا عند ذلك هذه الفرصة السيكولوجية وأبدت رغبتها فى ضرورة تعديل معاهدة لوزان بشأن المضايق ، حتى لا يتعرض أمنها وسلامتها لعبث دولة مهاجمة كإيطاليا . وكان من صالح انجلترا بعد أزمة الحبشة أن يكون لها حلفاء فى البحر المتوسط كتركيا وأن يكون هؤلاء الحلفاء مسلحين وبمأمن من هجمات العدو .

وكذلك انحازت روسيا إلى تركيا إذ لم يكن فى مصلحتها أن تبقى البواغيز مفتوحة لأساطيل الدول تهدد ثغورها وقواعدها فى البحر الأسود . وكانت المحالفة بين روسيا وتركيا قد ساعدت على تصفية الجو بينهما ونزع الضغائن من الصدور ، فلم يعد يضايق روسيا أن تتسلح صديقتها تركيا وتمتشق حسامها ذياداً عن البواغيز . ولم تشأ تركيا أن تتشبه بألمانيا أو إيطاليا فتعمد إلى القوة وخرق

المعاهدات بل آثرت أن تدعو الدول إلى مؤتمر سريع يجيب تركيا إلى رغباتها. وانعقد المؤتمر فى « منترو » فى يوليه سنة ١٩٣٦ وقرر إلغاء القيود الدولية التى وضعت فى مؤتمر لوزان بشأن الرقابة على المضايق ، ونص على حق تركيا فى تسليحها وتحصينها كما تريد ، وقرر بشأن الملاحة ما يأتى :

(ا) فى وقت السلم : تكون الملاحة التجارية حرة للجميع . ويسمح بمرور السفن الحربية ، عدا الغواصات وحاملات الطائرات والبوارج التى تزيد حمولتها على ٠٠٠ر١٠٠ طن .

(ب) وفى وقت الحرب : إذا كانت تركيا محايدة فيحظر على سفن الدول المحاربة المرور ، إلا إذا كان المرور بقرار من عصبة الأمم أو لمعاونة حليفة لتركيا سبق أن ارتبطتا بواسطة محالفة أعلنت وسجلت فى عصبة الأمم .

(ج) أما إذا كانت تركيا دولة محاربة فيحظر مرور السفن التابعة للعدو ، أو السفن المحايدة التى تحمل رجالا أو ذخيرة للعدو ، ويبقى حق التصريح بالمرور فى المضايق بيد تركيا تستعمله كما تشاء ، حتى لو لم تكن هناك حرب .

وعلى ذلك عاد حق السيادة فى المضايق كاملا لتركيا ، ولأول مرة فى تاريخ المضايق اتفقت كلمة بريطانيا وروسيا وتركيا على مصلحة واحدة ، وأصبح مفتاح البواغيز بيد حارس الباب وصاحب البيت .

* * *

والآن بعد أن وضعت الحرب أوزارها وقارب مجلس وزراء الخارجية للدول الحليفة الكبرى أن يجتمع فى لندن ، للبت فى المسائل المعلقة التى ستتألف منها معاهدة الصلح النهائية ، فإن مشكلة المضايق ستطرح من جديد على بساط البحث وستكون مثار خلاف شديد بين الدول ، فان روسيا بعد أن دعمت ثورتها فى الداخل ووطدت مكانتها فى أوربا وفى العالم كله بفضل ما اضطلعت به من بطولة فى مقاومة هتلر ، ثم فى مطاردة فلول جيوشه إلى أسوار برلين ، ستعمل جاهدة على تبوء مكانها المرموق على مسرح السياسة الدولية. ولن تكتفى هذه المرة بأن تلعب دور المتفرج فى حلبة المشكلات الدولية الكبرى ، فترضى بأن تمسك تركيا بمفتاح الدردنيل بعد أن نهضت روسيا حربيا وبحريا وجويا ، ولم تعد تخشى مهاجمة الدول ، بل على العكس يهمها الآن أن تفتح أبواب المضايق ، وأن تكون

حرة ليتسنى لها الاتصال بالعالم الخارجي متى وكيفما شاءت . ولن تنسى روسيا المرارة التي ذاقتها في بدء هذه الحرب الأخيرة عندما كانت تحارب إلى جانب الألمان وطالبت تركيا بأن تغلق المضايق في وجه بريطانيا وفرنسا فلم تستجب لها تركيا . ولن تنسى روسيا كذلك أن تركيا الجديدة قد كتلت دول البلقان قبل الحرب الأخيرة ، وكادت تخلق من شعوب البلقان اتحاداً سلافيًّا يناهض نفوذ روسيا ويقف حجر عثرة في طريق تقدمها .

لذلك لم يكن مستغرباً أن تندر روسيا تركيا في مارس سنة ١٩٤٥ برغبتها في إعادة النظر في معاهدة منترو ، وأن تتوتر العلاقات بين الدولتين بدرجة استرعت اهتمام الدول وبحث الموضوع في مؤتمر « بتسدام » . ويلوح لنا من تصريحات الرئيس « ترومان » والوزير الإنجليزي « بيفن » أن الاتجاه الجديد في حل مشكلة المضايق وما يماثلها سيكون دوليًّا . ودليلنا على ذلك إصرار روسيا على أن تمثل في المؤتمر الذي سيبحث نظام الحكم في ميناء طنجة ، على رغم أن روسيا لم تكن قبل هذه الحرب من الدول المشتركة في هذا النظام ، وعلى رغم أن أسبانيا كانت قد انفردت في أثناء الحرب بالحكم في طنجة . فكما أن طنجة التي تقابل جبل طارق على الساحل الأفريقي ستعود دولية ، كذلك تريد روسيا أن تصبح المضايق في الطرف الآخر من البحر المتوسط دولية أيضاً مثل قناة السويس . وقد أكد الرئيس ترومان هذا الاتجاه الجديد في احدى خطبه الأخيرة إذ قال « ان من الأسباب الملحة في إثارة الحروب في أوربا طوال القرنين الماضيين ، رغبة بعض الدول في الانفراد برقابة منافذ الماء في أوربا ، وأقصد بذلك نهر الدانوب والبحر الأسود والمضايق وجميع المنافذ التي تمس سواحلها دولتين أو أكثر » . أما الوزير الإنجليزي فلم يعلن عن رأيه بعد ، ولكنه أجمل الكلام في خطبته الأولى وقال : « إن منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط من المناطق المهمة التي تؤثر في الإمبراطورية البريطانية كما أنها تؤثر في سلام العالم كله » .

يبقى موقف تركيا إزاء جيدة المضايق وتجريد هذه المنطقة من سلاحها . فان حق تركيا الطبيعي في الدفاع عن أمنها وسلامتها يحمان عليها التمسك بسيادتها على المضايق كما تقرر في مؤتمر « منترو » بموافقة روسيا نفسها . فإذا استطاع الحلفاء أن يؤمنوها ضد عدوان الغير عليها ووجدت تركيا في ميثاق الأمم

المتحدة الجديد سنداً وملاذاً يحميها ضد العدوان ، فقد تقبل تركيا أن تعود المضايق إلى نظام شبيه بنظام معاهدة « لوزان » فتعلن حرية البواغيز وحيدتها بشرط السماح لتركيا بتأمين نفسها، وذلك بتحصين النقط الاستراتيجية التى تضمن لها الاطمئنان على سلامتها . ويهم الحكومات الديمقراطية أن تبقى تركيا قوية قادرة على درء الأخطار التى قد تصيب منطقة البحر المتوسط من ناحية الشمال . ولا محلّ البتة لتصديق الإشاعة القائلة بايجاد قاعدة روسية داخل منطقة المضايق ؛ إذ لا يعقل أن تقبل تركيا أو الحلفاء شيئاً من ذلك . ولا ننسى أن أهمية النقط أو القواعد الاستراتيجية قد تضاءلت أو كادت بسبب اختراع القنبلة الذرية وما يتوقع لها من مستقبل كفيل بترويع الناس والحكومات ، وردعهم عن عبادة إله الحرب ، والتقرب له بمختلف الأسلحة . وإنا لنتفاءل خيراً بقول الرئيس ترومان « . . . عندما يجتمع مجلس وزراء الخارجية فى لندن . . . يجب أن نسائل أنفسنا فى كل ما نفعل عما إذا كان هذا الاتجاه أو ذلك يخدم السلم فى المستقبل ، أو أن من شأنه أن يبذر بذور حرب أخرى فى المستقبل . »

محمد رفعت